SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.20 NO. 3 2021
DOI: 10.51984/JOHS.V20I3.1521

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

رؤية بريطانيا من خلال قنصلها والدولة العثمانية من التحركات الفرنسية في الصحراء الكبرى (1850- 1881م)

علي أحمد الدوماني

كلية الآداب والعلوم مسلاتة، جامعة المرقب، ليبيا

الملخص

تتناول هذه الدراسة تطلعات بعض الدول الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا، ومحاولة كل منهما بسط سيطرتها على أواسط القارة الأفريقية، واتخاذ ولاية طرابلس الغرب نقطة انطلاق لهما، وذلك لما تمثله من أهمية سياسية واقتصادية جعلتها محط أنظارهما؛ فقد عملت بريطانيا على تعيين (وارنجتون) قنصلاً لها في ولاية طرابلس الغرب، وكان حريصاً على متابعة التحركات الفرنسية في الصحراء الكبرى؛ فقام بزرع وكلاء قناصل له على طرق القوافل التجارية في كل من مرزق وغدامس، كما نجد فرنسا هي الأخرى تعمل من آجل بقاء نفوذها في البلاد؛ فسارعت بتعيين (روسو) قنصلاً لها في طرابلس الغرب، ومنذ أن وصل إلى طرابلس الغرب أخذ يعمل على توطيد نفوذه ليحافظ على مكانة فرنسا في الولاية، ونتج عن ذلك تنافس كبير بين القنصلين: البريطاني والفرنسي، وأصبح النفوذ القنصلي يزداد بقوة في الولاية، وحينما كشفت الدولة العثمانية الصراع السياسي الحاصل بين الدولتين، ومحاولة كل منهما الحصول على موطئ قدم في الشمال الأفريقي، واضطراب الأحوال السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية في البلاد سارعت بالعودة إلى حكم البلاد المباشر من جديد سنة 1835م، خوفاً من وقوعها في يد الاستعمار.

الكلمات المفتاحية:

نصل بريطانيا
الدولة العثمانية
التحركات الفرنسية
الصحراء الكبرى

View of Britain through its consul and the Ottoman Empire from the French moves in the Sahara (1850-1881 AD)

Ali Ahmed Ali Aldoumani

College of Arts and Sciences, Msalata, University of Marqab, Libya

ABSTRACT

This This study has revealed the aspirations of some of the colonizing countries like Britain and France, and their attempts to control the middle of African continent, and making the state of western Tripoli as a spreading point towards the rest of the neighbouring areas being attributed to its political, and economical importance. As a consequence, Britain appointed Warrington as its consul in the state of western Tripoli who was careful and paid attention to the French activities in the Sahara. So he employed co-consuls on the trade roads in Mursik and Ghadamis. On the other hand, we found that France also worked to keep its influence in the country. It recruited Russo, as a consul in the state of western Tripoli who, since his arrival to the state, has worked to strength his influence to protect the status and presence of France in the state. This has led to a massive competition between the two consulates of France and Britain. The consuls' influence strongly and noticeably increased in the state. Afterwards, when the Ottoman Empire uncovered the political conflict between the two mentioned countries, and the attempts of each of them to take a standing ground in the north of Africa, besides the disorder of the political, economical and social considerations in the country, this urged them to directly rule the country again in 1835, in fear of the country fall in colonization.

Keywords:

British Consul
Ottoman Empire
French Movements
Great Sahara

*Corresponding author:
E-mail addresses: osamaaliali004@gmail.com

Article History : Received 07 September 2020 - Received in revised form 30 October 2020 - Accepted 20 December 2020

المقدمة

كان لموقع ولاية طرابلس الغرب الجغرافي وامتداد ساحلها في منتصف الشمال الإفريقي ومواجهتها للساحل الجنوبي الأوربي-أهمية كبرى في نظر الدول الأوربية؛ حيث كانت السفن التي لدولها معاهدات صداقة مع الدولة العثمانية تأتي إلى البلاد إما للحماية من أساطيل دول الشمال الأفريقي الأخرى، وإما للتزود بما تحتاج إليه من المواد الغذائية أو الإصلاح.

ثم زاد اهتمامها بالولاية بعد سيطرة أحمد باشا القرمانلي على البلاد سنة 1711م، وحكم البلاد مستقلاً عن الدولة العثمانية، وفرض إرادته على الكثير من الدول الأوربية التي تتخذ سفنها من البحر المتوسط مجالاً لنشاطها التجاري[1]، وقد حتّم ذلك على تلك الدول تعيين ممثلين لها في الولاية ليكونوا حلقة اتصال بينها وبين الباشا القرمانلي، والعمل على رضاه، وبذلك عرفت البلاد في العهد القرمانلي الكثير من القناصل الذين يمثلون كلاً من بريطانيا، وفرنسا والسويد وغيرها[2]، وقد لاحظ الأوروبيون الأهمية الاستراتيجية للولاية بعد حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م، هذا ما دفع بريطانيا للحصول على تقارب بينهما، وبين ولاية طرابلس الغرب حتى لا تكون لفرنسا الأسبقية، وإحباط أية محاولات من الجانب الفرنسي لكسب الولاية إلى جانبها[3]، وقد أثار تعاون يوسف باشا مع نابليون حفيظة بريطانيا وجعلها تعمل بكل ما في وسعها لتوطيد علاقاتها مع حكام الأسرة القرمانلية، وفي 30 نوفمبر 1814م عملت بريطانيا على تعيين (وارنجتون)[4] قنصلاً عاماً لها في طرابلس الغرب، وذلك لشهرته بالكفاءة العالية والخبرة والنشاط، الأمر الذي ساعده في التغلب على النفوذ الفرنسي، وأخذ على عاتقه العمل بكل ما لديه من إمكانيات لفرض سيطرته على الباشا، وأصبح النفوذ البريطاني ظاهراً للعيان في طرابلس الغرب، وقد تعاظم نفوذه من خلال تقربه من بعض أفراد المجتمع وقيامه بحل بعض المشكلات الاجتماعية، والدليل على ذلك الطلب المقدم له من زوجة الحاج مصطفى قرجي الذي طلبت فيه أن يكلف وكيلاً من طرفه على أملاك زوجها؛ لأنه في حالة مرضية صعبة وأطفاله قصّر[5].

ويتضح من ذلك قوة نفوذ القنصل لدرجة تدخله في الحياة الاجتماعية للأهالي، وهذا يدل على ضعف الباشا، وعدم قدرته على التصدي لمثل تلك التدخلات، وعجزه عن مواجهتها[6]، وبالنظر للمكانة المتميزة التي حظي بها القنصل البريطاني في البلاد نجد أن فرنسا تعمل من أجل إبقاء نفوذها في البلاد فسارعت بتعيين (روسو)[7] قنصلاً، خلفاً للقنصل السابق (مير)، وبمجرد وصوله إلى طرابلس الغرب في 30 يوليو 1825م أخذ يضاعف من نشاطه لإرجاع مكانة فرنسا وهيبتها؛ فقد حرص على أن يكسب ود الباشا لكي يحترم السياسة الفرنسية بدرجة لا تقل عن احترام السياسة البريطانية، خاصة أن "روسو" كان يتحدث مع الباشا مباشرة دون حاجة إلى مترجم؛ لأنه كان يجيد اللغة العربية[8]، وقد استطاع روسو أن يحل الكثير من المشكلات، وأن يعيد السلام بين البلدين؛ لأنه لاحظ المكانة المرموقة التي حظيت بها بريطانيا، وأن قنصلها له الأسبقية على القناصل المعتمدين في طرابلس الغرب، وبذلك حاول بكل الوسائل إعادة مركز فرنسا الذي كانت تمتع به في الماضي، وهذا النجاح أثار مشاعر القنصل البريطاني الذي أخذ يعمل جاداً على تدعيم مركز بلاده، الأمر الذي أوجد نوعاً من التنافس بين القنصلين بهدف السيطرة على الباشا، ولعل هذا التنافس تسبب في إرباك الباشا، وواجهته الكثير من المصاعب، وفقد الكثير من سلطته[9]، ومن العوامل الأساسية التي ضاعفت من التدخل الأجنبي، وزيادة حدة التنافس بين بريطانيا وفرنسا، حركة الكشوف الجغرافية للقارة الأفريقية؛ حيث إن بريطانيا أرادت أن تجعل طرابلس الغرب نقطة انطلاق باعتبارها بوابة أفريقيا، وهي أقدم البوابات التي تتدفق منها ثروات أفريقيا إلى أوروبا وقام بهذا الدور قنصلها وارنجتون الذي تكفل بنجاح هذا المشروع من خلال سيطرته على الباشا، استطاع الحصول على ضمان سلامة المستكشفين البريطانيين عبر الأراضي الليبية[10]، ومنذ وفاة أحمد باشا سنة 1745م حتى 1795م، تعاقب على حكم الولاية ثلاثة ولاة من الأسرة القرمانلية، اتصفوا جميعاً بضعف الشخصية، وعدم الكفاءة في تسيير أمور الولاية، الأمر الذي أتاح الفرصة أمام بعض قناصل الدول الأوربية، وخاصة قنصلي بريطانيا، وفرنسا التدخل في شؤون الولاية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية وحينما استلم يوسف باشا القرمانلي مقاليد الأمور سنة 1795م، حاول أن يضع حداً لتدخل القناصل في شؤون البلاد، ونجح في تحقيق ذلك لسنوات كثيرة من حكمه[11]؛ حيث استطاع أن يبرهن على أنه الشخصية التي كانت البلاد بحاجة إليها، وعمل على تجميد النفوذ القنصلي، الأمر الذي جعل القناصل يعملون للحصول على رضائه، في حين أيقن كلّ من القنصلين البريطاني والفرنسي أنه لا يمكن قهر يوسف باشا بالتهديد، واستعمال القوة؛ ولذلك حاول كلّ منهما التقرب إليه، وإظهار المحبة، وتقديم الهدايا، إلا أن الخمس سنوات التي سبقت مؤتمر فيينا سنة 1815م شهدت سياسته تقلصاً ملحوظاً في علاقته بكل من القنصلين، فتارة يكون القنصل الفرنسي هو صاحب الكلمة، وتارة أخرى يكون القنصل البريطاني هو المخطط لسياسته الخارجية[12]، ورغم مطالبات الدول الكبرى بتنفيذ قرار مؤتمر فيينا بشأن إلغاء القرصنة استمر يوسف باشا في مواصلة نشاطه البحري واستيلاء بحارته على ستة سفن دنماركية محملة بالبضائع، وعلى متنها حوالي 500 إيطالي تم سجنهم في حمامات طرابلس رغم إبلاغه بالقرار، وفي أواخر سنة 1815م بدأت العلاقات تسوء بين الباشا والقنصل البريطاني نتيجة لتصادم المصالح بينهما وعدم موافقته على إعفاء النمسا وصقلية من دفع الإتاوة السنوية، والعلاقة الودية التي بدأت تقوى مع قنصل فرنسا؛ فقد دفعت هذه الأسباب بريطانيا إلى إخضاع الباشا لنفوذها بالقوة، وأجبرته على تنفيذ القرار المشار إليه بإنهاء القرصنة، واسترقاق المسيحيين، ومن خلال سياسة الكيل بمكيالين التي اتبعتها الباشا بدأت هيبته في نظر القناصل في تنازل مستمر،

وأصبح النفوذ القنصلي يزداد قوة[13]، الأمر الذي أدى إلى اتحاد كلّ من فرنسا وبريطانيا ضده ومطالبته بتنفيذ مقررات مؤتمر اكس لاشابيل في سنة 1818م، وفي هذا الوقت أصبح الباشا ألعوبة في أيدي القوى المتصارعة.

ونتج عن ذلك مصاعب مالية، وفتح باب التدخل الأجنبي، فكانت المرحلة الواقعة بين سنتي 1828م 1830م تشهد لوناً أخر من التدخل، وهو توافد الرحالة الأوربيين على البلاد، والانطلاق منها إلى دواخل القارة الأفريقية عبر فزان في وقت كان فيه وارنجتون حريصاً على أن تكون منطقة الشمال الأفريقي موضوع اهتمام بريطانيا، وهذا ما ضاعف الصراع الفرنسي البريطاني الذي وصل ذروته بعد مقتل الرحالة (لانج Laing)[14] الذي أرسلته بريطانيا لإتمام أعمال كشف بلاد السودان الغربي، واتهام وارنجتون للقنصل الفرنسي روسو بالاشتراك في المؤامرة[15]، ومما زاد الأمر تعقيداً النزاعات التي حدثت بين أفراد الأسرة القرمانلية على الحكم؛ فقد أدت إلى تدهور أوضاع البلاد، وكذلك الصراع السياسي الحاصل بين الدولتين، ومحاولة كلّ منهما الحصول على موطئ قدم في الشمال الأفريقي، الأمر الذي دفع الجانب الفرنسي إلى الإسراع في احتلال الجزائر سنة 1830م، وأخذت تعمل على بسط نفوذها السياسي على كل من تونس، وولاية طرابلس الغرب تمهيداً لاحتلالهما عسكرياً، وحينما كشفت الدولة العثمانية اضطراب الأحوال السياسية، والاقتصادية والاجتماعية في البلاد في أواخر العهد القرمانلي سارعت بالعودة إلى حكم البلاد المباشر من جديد سنة 1835م، خوفاً من وقوعها في يد الاستعمار[16].

أولاً: القنصل البريطاني وموقفه من التحركات الفرنسية في الصحراء الكبرى:

تتمتع ولاية طرابلس الغرب بأهمية خاصة من الناحية السياسية بالنسبة لبريطانيا، وتعد فزان حلقة وصل بين أواسط القارة الأفريقية وشاطئ البحر المتوسط، وأكثر اتصالاً بالمناطق الأفريقية الواقعة فيما وراء الصحراء الكبرى، وهذا ما ترك أثره في تفعيل، وتمييز النشاط السياسي لقناصل بريطانيا فيها فمنذ بداية القرن التاسع عشر بدأت كلّ من بريطانيا وفرنسا تركزان جهودهما للوصول إلى وسط أفريقيا عبر فزان لسببين: الأول: تمتد عبرها أقرب الطرق عبر الصحراء إلى دواخل القارة، والثاني: كان يوسف باشا في تلك فترة على علاقات طيبة مع سلطاني بورنو وسوكوتو؛ فجعلت من الولاية محطة تجارية مهمة بين شعوب البحر المتوسط، ودول الصحراء الكبرى[17]، وبذلك قامت بريطانيا باختبار القناصل العاملين فيها على نحو مميز؛ ولهذا سارعت الدول الأوربية الاستعمارية وقنصلياتها الدبلوماسية في الولاية إلى استغلال تجارة الرقيق كذريعة للتدخل الأجنبي في الولاية، وخاصة بريطانيا التي ظل قنصلها ووكيله في مرزق يتحينون الفرص للضغط على الباشا للقضاء على هذه التجارة المشينة، وفي الوقت الذي قاموا فيها بتنشيط هذه التجارة لتأسيسهم شركات عالمية للمتاجرة، ونقل أبناء القارة إلى الأمريكيتين، ومناطق أخرى مختلفة من العالم، ومع الكشوف الجغرافية وتقاسم القارة الإفريقية أخذت بريطانيا وبعض الدول الاستعمارية من مسألة الرقيق ذريعة للحصول على موطئ قدم لها في طرابلس الغرب، لآنها المعبر الرئيس المطل على مناطق ما وراء الصحراء[18]، ولقد لفت ورانجتون نظر حكومته إلى أهمية التدخل لوقف تجارة الرقيق الصحراوية والقيام بزرع وكلاء القناصل البريطانيين في فزان على طرق القوافل التي تمر تجارة الرقيق من خلالها وتطوير التجارة بالبضائع البريطانية، ودفعها إلى أعماق القارة، وقد خاطب وارنجتون يوسف باشا طالباً تدخله لإيقاف تجارة الرقيق نظير تعهده بدفع تعويض مجزي لمساعدته، ولكن وزارة المستعمرات رفضت عرض القنصل؛ لأن حكومته لم توافق على مبدأ التعويض[19]، واستمر وارنجتون في ضغوطه السياسية على يوسف باشا باتصاله بعبد الجليل سيف النصر طالباً منه إيقاف تجارة الرقيق في المنطقة الواقعة تحت سيطرته، فوافق على تلبية رغبات الحكومة البريطانية. في حالة ضمان الاعتراف به عثمانياً حاكماً لفزان؛ لأن المنطقة المسيطر عليها والممتدة من خليج سرت حتى حدود السودان ذات أهمية اقتصادية لوقوعها على طريق القوافل الصحراوية المتجهة إلى إفريقيا، وعلى أثر ذلك جدد وارنجتون اقتراحه السابق لحكومته في عام 1840م بشأن تعيين مندوبين قناصل في فزان وخاصة في (مرزق وغدامس)[20]، وقد حظي اقتراح وارنجتون بموافقة الحكومة البريطانية، وطلب منه التوصية بالرجل المناسب، وقد وقع اختياره على قاقليوفي سنة 1840م ليتولى نائب القنصل البريطاني في مرزق، إلا أنه لم يستلم منصبه إلا بعد ثلاث سنوات، إلى أن تم استدعاء الوالي على عشقر باشا في مايو1842م إلى استنبول، واستيلاء العثمانيين على فزان؛ لأن بريطانيا رأت في استمرار الدولة العثمانية الحل الأفضل لتنامي مصالحها الحيوية في المنطقة حتى لا تتعاظم قوى أخري في شمال أفريقيا كالفرنسيين الذين سعوا للسيطرة على ولاية طرابلس الغرب بعد احتلالهم للسواحل الجزائرية من أجل الوصول لدواخل القارة الأفريقية عن طريق فزان؛ ولهذا سعت بريطانيا وتحت ذريعة محاربة تجارة الرقيق إلى السيطرة على مناطق الصحراء وما وراءها؛ ولذلك حرص قناصلها على رصد نشاط تلك التجارة، ومتابعة النشاط التوسعي للفرنسيين في الشمال الأفريقي، وقدموا تقاريرهم إلى وزير الخارجية عن المطامع الفرنسية وإقامة علاقات وثيقة مع بلدان إفريقيا، وهو ما سيلحق ضرراً بليغاً بالتجارة البريطانية، ويشجع الفرنسيين على استعمار أبعد[21]، وفي 25 يناير 1843م توجه قاقليوفي إلى مرزق حاملاً معه إلى حاكم فزان مرسوم تعيينه كوكيل قنصل لبريطانيا في مرزق، آخذاً في الاعتبار توجيهات القنصل البريطاني وارنجتون نحو بذل أقصى جهد لمحاربة تجارة الرقيق، والابتعاد عن هذه التجارة بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، والعمل على تحسين أحوال سكان فزان المعيشية[22]، وقد أشار اتوري روسي في كتابه ليبيا منذ الفتح العربي إلى أن تجارة الرقيق ماتزال قائمة في طرابلس الغرب في سنة 1850م، وتدار بصفة علنية، وكانت مواردها تظهر كمورد تجاري في احصائيات البلاد من خلال سجلات المحفوظات القنصلية، والمؤرخة في يوم 16 إبريل 1842م، عن

وصول قافلة غدامسية، تحمل على متنها مجموعة من الرقيق والبضائع المختلفة التي تم بيع رفيقها على الفور إلى تجار أغلبهم من الأتراك بعثوا بهم إلى أسواق أزمير واستنبول[23].

وعلى الرغم من تطبيق الحظر الدولي على هذه التجارة، وتشدق السلطات البريطانية بفاعلية نشاطها الداعي لتحريم هذا النوع من التجارة، فإن الدلائل تشير إلى تورط وكيل القنصل البريطاني قاقليوفي في المحظور؛ لأنه كان على علاقات مع بعض التجار وعلى رأسهم محمد العامري المعروف في مرزق، وشريكه محمد الصفاقسي في بورنو؛ لأن تجارة الرقيق في مرزق حتى عام 1865م كانت من السلع الرائجة بالرغم من منع السلطات لهذه التجارة فإن المنع كان شكلياً، وليس عملياً[24].

واستطاع قاقليوفي تدعيم أسس النفوذ البريطاني في الصحراء وبلاد السودان؛ إذ نجح في إقامة علاقات جيدة بين الحكومة البريطانية وسلاطين بورنو؛ فقد ربطته صلات قوية مع الشيخ عمر بن محمد الأمين الكانمي، ولعل إقامة الوزير الأول لسلطان بورنو في ضيافة قاقليوفي أثناء مروره بمرزق في رحلته إلى الحج دليل على مدى قوة تلك العلاقة وعمل قاقليوفي على تغطية نشاطه في المنطقة فسعى لكسب ود الأهالي في مرزق، وفزان، كما عمل على تقديم مساعدات إنسانية تمثلت في إنشاء مشفى صغير يقدم خدمات طبية مجانية للمواطنين، وفي عام 1846م، توسع في خدماته الطبية؛ حيث خصص بيت كبير في مرزق كمشفى لعلاج الفقراء وكان القائم على أعماله طبيباً يونانياً، وعمل على إقراض أهالي مرزق مبلغ الجزية المقررة عليهم لدفعها لسلطة الولاية، وقام بتوفير الحماية لبعض الرعايا وأسهم بشكل عام في إعمار مدينة مرزق، وقد تجلت فعالية النشاط الدوبلوماسي الذي قام به قاقليوفي أثناء توليه وكالة القنصلية البريطانية في مرزق، رصده للتحركات الفرنسية في فزان والمناطق الصحراوية وربط علاقاته مع بلاد السودان الأوسط، وإبرام معاهدة تجارية مع سلطان بورنو بتاريخ 27 نوفمبر 1848م[25]، ونظراً لتصاعد النفوذ الفرنسي في المناطق الصحراوية عززت بريطانيا نفوذها بإنشاء قنصلية بريطانية في غدامس لمراقبة النشاط الفرنسي في المنطقة، وقد وقع الاختيار على ويكسون لتولي منصب وكيل القنصل في غدامس عام 1850م تحت ذريعة متابعة تطبيق تحريم تجارة الرقيق التي تزعمتها على رأس الدول الأوربية، ولكن الهدف الحقيقي والخفي هو مراقبة العمليات العسكرية التي تقوم بها القوات الفرنسية في جنوب الجزائر؛ لأنها كانت تخشى من التوسع الفرنسي الذي يستهدف مصالحها التجارية في فزان، و جنوب الصحراء، وتقديم المساعدة والحماية للرحالة الأجانب لاكتشاف منابع نهر النجير في غرب إفريقيا[26].

وقد أدى افتتاح قنصليتين لبريطانيا بمنطقة فزان في كل من مرزق وغدامس إلى إقرار أمن نسبي على طرق القوافل من طرابلس الغرب إلى بورنو وتمبكتو عبر غات، لتنشيط التجارة وتقليص تجارة الرقيق، وتأثيرهم القوي على الطوارق الذين كانوا يشرفون على طريق القوافل الرئيس الذي يمتد عبر أراضيهم، إلا أن هذا الوضع لم يرق للعثمانيين ولا للفرنسيين[27]، وكان ما يقوم به نائبا القنصل البريطاني في مرزق وغدامس إعداد تقارير إلى الجهات الحكومية البريطانية تتضمن أعداد الرقيق وسوء المعاملة التي يتعرضون إليها أثناء جلبهم وأبرز القائمين عليها من تجار، ورجال السلطة العثمانية المتورطين فيها، وهذا ما حدا بوزارة الخارجية البريطانية من متابعتها بقلق بالغ لتحركات فرنسا في فزان والمناطق التي حولها، وتحذيرها للباب العالي المتكرر بواسطة سفيرها في استنبول حول السياسية الفرنسية في منطقة الطوارق، ومطالبتها التدخل لإصدار تعليماتها لوالي طرابلس الغرب للتعاون في هذا الصدد، هذا ما دعم النفوذ البريطاني في الصحراء[28].

يتضح من خلال ما تقدم حجم الدور الذي قام به قناصل بريطانيا في فزان لإنجاح المشروع البريطاني لاستكشاف نهر النيجر للوصول إلى أسواق أفريقيا وبذلك تحولت التجارة الأفريقية عبر النيجر إلى المحيط الأطلسي؛ ولذا قامت بريطانيا بإغلاق قنصليتي مرزق وغدامس في عام 1860م، وسحبت قناصلها لعدم جدوى وجودهما حتى لا تدخل في مواجهة عسكرية مع فرنسا التي بدأت في بسط نفوذها في مناطق واسعة من بلاد السودان الأوسط[29].

وهكذا لاحظ الباحث أن سبب التحركات الدبلوماسية البريطانية في فزان يعود إلى عدم رغبتها في توسع فرنسا في الصحراء، وتحويل التجارة من بلاد السودان إلى الجزائر؛ لأن بريطانيا منذ بداية القرن التاسع عشر حتى مؤتمر برلين 1878م تعترف بوحدة أملاك الدولة العثمانية، وتحرص عليها، وذلك حفاظاً على مصالحها التجارية المرتبطة بتجار غدامس عبر الصحراء.

ثانياً: الدولة العثمانية وتصديها لتمدد النفوذ الفرنسي في الصحراء الكبرى:

لقد كان التواصل الحضاري بين طرابلس الغرب، وبين بلاد السودان الأوسط والغربي قديماً فازدادت العلاقات قوة بين الجانبين بفضل جهود بعض القيادات السياسية لدى الطرفين تلبية للمصالح المشتركة بينهما في زمن يوسف باشا القرمانلي حاكم طرابلس الغرب، والشيخ محمد الأمين الكانمي حاكم بورنو خلال الثلث الأول من القرن التاسع عشر، وفي ظل تلك العلاقة ازدهرت التجارة الصحراوية في بلاد السودان الأوسط والغربي، وكان التجار الليبيون من الفزانيين والغدامسيين مكانة مرموقة في بلاد السودان وبما أن طرابلس الغرب تعد بوابة أفريقيا في اتجاه ما وراء الصحراء، ولذلك شهد أواخر القرن التاسع عشر تدخلات أوربية استعمارية للاستحواذ على مناطق نفوذ واسعة في الشمال الأفريقي ومناطق ما وراء الصحراء الكبرى؛ فمنذ أن تمكنت فرنسا من استعمار الجزائر عام 1830م بدأت تسعى إلى السيطرة على طرق القوافل التجارية بنقل مركز مسارها من طرابلس الغرب إلى الجزائر[30]؛ ولذا أدركت السلطات العثمانية في الولاية الأطماع الفرنسية في المنطقة من خلال التقارير السرية التي كانت تصلها من الممثلين للسلطة العثمانية في منطقة الجبل الغربي، ومن سلطات غدامس المحلية، فقدم والي طرابلس إشعارا إلى الباب العالي حول تحركات فرنسا، ووضع حدٍ لها، إلا أن مواقف السياسيين في استنبول غير واضحة ومتذبذبة نحو التوسع الفرنسي في فزان، في وقت تحاول

فيه انتزاع اعتراف الباب العالي بسيطرتها على الجزائر، وفرض حمايتها على تونس[31]؛ لذلك بادرت الدولة العثمانية بفرض سيطرتها على فزان عام 1842م، وعلى غدامس 1843م، ومن ثم على باقي دواخل الولاية، للسيطرة على طريق التجارة مع بلاد السودان، وبسط الأمن والاستقرار على الدواخل[32] ونظراً لانزعاج الفرنسيين من التحركات العثمانية في المنطقة، وعدم اعتراف القبائل بسلطتهم، قام الفرنسيون بالتحرك في فزان والمناطق الواقعة على الطرق الرئيسة خلال الفترة من عام 1852- 1870م، وسعوا إلى التحكم بتجارة بلاد السودان ومراقبة الطرق، وحاولوا أن يجتذبوا القوافل التجارية إلى سلطتهم، وهذا ما أقلق أهل غات عندما علموا بميل الطوارق إلى الفرنسيين. الأمر الذي دفعهم إلى الدخول تحت الحكم العثماني، لتوفير الأمن والمحافظة على التجارة الصحراوية، وبذلك تقدموا بطلب إلى الوالي أحمد عزت باشا[33]، (1848- 1852م)، لكي يبعث لهم قاضيا وحامية عثمانية عام 1849م، ولكن طلبهم لم يحظ بالاستجابة، فأرسل حاكم غات وفداً يرأسه ولده إلى مرزق ليلتقي بقائمقام فزان حسن باشا البلعزي، وأبلغه بالرغبة في الدخول تحت الحكم العثماني، ودعاه إلى غات، فطلب القائمقام من الوالي السماح له بالذهاب إلى غات لأنها حلقة الوصل مع بلاد السودان، ولا تخضع لكيان سياسي، وسمح للقائمقام بالذهاب إلى غات في 17- 5- 1854م، وعند إعداد الخطاب إلى استنبول اطلع عليه القنصل البريطاني، ومنه تسربت المعلومات إلى تجار فرنسا، الأمر الذي نجم عنه معارضة شديدة، ولم تولِ الحكومة أي اهتمام لاعتراض فرنسا، إلا أن طلب أهالي غات لم ينفذ حفاظاً على العلاقات مع فرنسا؛ لأنها صاحبة النفوذ القوي في السياسة الأوربية، وإحدى دول ضمان معاهدة 1856م التي تتعهد بموجبها الدول الأوربية المحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية[34]، ومن خلال ازدياد التحركات الفرنسية المشبوهة، وقيامهم برحلات تفقدية في فزان حول تجار غدامس وممر سوق- غدامس، وتكفل الشيخ عثمان[35] بقيادة القوافل المتجهة إلى غات عند ذهابه إلى ورقلة دفع سكان غات بالتحرك عند وصول القوافل، فوجه حاكم غات خطاباً إلى القائمقام في العام 1858م يقول فيه: إن الفرنسيين بعثوا بالشيخ عثمان والمترجم إسماعيل أبو دربة[36] مع وفد لدراسة الموقف لتحديد الكيفية التي يمكن بها الاستيلاء على المدينة، هل يمكن أن يتم ذلك بالمال أو باللجوء إلى القوة، وحدد التاريخ المبدئي لدخولهم غات يوم 20 سبتمبر 1858م ولكن الأهالي تصدوا لهذا الوجود ومنعوه من دخول مدينتهم؛ لأنهم كانوا يشعرون بأن الحل الوحيد للتخلص من الخطر الفرنسي الانضمام إلى حكم الولاية والخضوع لراية الدولة العثمانية؛ فطلب القائمقام من الوالي أن يبعث إليهم فرساناً شجعاناً، وعلى رأسهم قادة أكفاء لتخليصهم من شر الفرنسيين[37]، وقد درست هذه المسألة لدى هيأة الوكلاء المختصة بعد اطلاع الباب عليها، وقد صدر الأمر إلى الوالي بأن يقدم تقريراً يوضح فيه الموقف.

إن أهل غات يطلبون علماً عثمانياً وجنوداً ويكررون طلبهم، ولكن لم يرد في طلبهم أي شيء عن غات وماهي أحوال سكانها؟، وما هو موقفهم أيرغبون في الدخول تحت حكم الدولة العلية لسلامتهم أم يتحركوا كيف يشاؤون؟

إن مدينة غات هي خارج حدود طرابلس، ولم يخبرنا من قبل الواليين السابقين ولا القائمقام عن ميول أهل المدينة وما موقفهم السياسي، فإرسال الجنود والراية في هذا الوقت بالذات قد يفسر بأن الدولة العلية قد عمدت إلى التوسع نحو الجزائر، والاعتداء على القبائل المجاورة؛ فتحدث المشكلة؛ لهذا فليصرف النظر عن ذلك، وعلى الوالي أن يتحرك حسبما يلي[38]، إعداد تقرير يتضمن معلومات وافية عن المدينة وبعدها عن فزان وحالتها وميول حكامها وسكانها، ومعرفة موقفها بعد إجراء التحقيق بالتعاون مع القائمقام، وبعض الشخصيات الموثوق فيهم ومن خلال ما تقدم، قد اتسم موقف الباب العالي بالتريث، وعدم اتخاذ أي إجراء يعكر العلاقات العثمانية الفرنسية، ولكن الضغوط الفرنسية على الصحراء ومراكز التجارة فيها تزايدت لحرصها على تحويل مركز التجارة من طرابلس الغرب إلى الجزائر؛ ولذلك تقدمت للصحراء لفتح طريقٍ مباشرٍ نحو بلاد السودان[39]، والمتتبع لذلك يرى أن الفرنسيين جادون في عقد معاهدة مع رئيس الأزقريين اختوخن قبل ارسال القوافل الصحراوية من أجل تحكمهم في بلاد فزان بكل حرية، وبدأ الفرنسيون يتقربون من عرب المناطق الواقعة حول فزان وكسبهم إلى جانبهم، وقدموا التسهيلات للقوافل التي تمر بهذا الطريق، والغوا الرسوم المفروضة، وتوفير المياه دون مقابل، إلا أن السكان لم يتخلوا عن نفورهم من الأجانب، وقد اتخذوا ممر سوف- غدامس- غات طريقاً لتجارة السودان، وستكون غدامس مركزاً لها وحاولوا وضع بعض القيود مثل: فرض النظام على قبائل عرب الصحراء، وفي حالة عدم تحقيق ذلك ستقوم فرنسا بإرسال من يحمي القوافل، والتساهل مع التجار، وإعفاء غدامس من زيادة الضرائب، وفصل غدامس عن الجبل إدارياً، وتعيين موظف تتوفر لديه الخبرة، والكفاءة العالية، وإعطائه صلاحيات أكثر من مدير لغرض فصل مناطق فزان عن بعضها، ولا ينبغي له أن يتلقى الأوامر من استنبول[40].

فاهتمت السلطة العلية بالأمر، وكلفت والي طرابلس الغرب محمود نديم باشا[41] من التحقيق في الأمر؛ فقام بعرض جملة من التدابير على استنبول وقتها وتحويل غدامس إلى قضاء، وتعيين قائمقام قوي، والتساهل مع التجار الذين بيدهم التجارة السودانية، وتأمين الرخاء لسكانها حتى يكون ولاؤهم للدولة العثمانية وبعد عرضها على المجلس الأعلى تم تعيين على باشا قائمقام على غدامس التي رفعت إلى مرتبة قضاء[42]، ولم يكتف الوالي باقتراحاته السابقة بل أخذ تدابير أخرى تهدف إلى مجابهة المحاولات الفرنسية في السيطرة على التجارة الصحراوية، ومنها تخفيض الضريبة على التجار الغدامسيين من 12% إلى 5% إلى 2%، وأبلغ الباب العالي بذلك في رسالته المؤرخة في 31- 5- 1862م، وتم إعفاء التجار الوافدين على غات من الضرائب للمحافظة على التجارة مع بلاد السودان كما استطاع أن يحول دون تحقيق الفرنسيين أطماعهم في الهيمنة على تجارة فزان، ومن الملاحظ أن النشاط الفرنسي في

الصحراء خلال الفترة من (1864- 1879م) قد تقلص إلى حد كبير[43]، وبدأ الولاة العثمانيون بتدعيم النفوذ العثماني في مراكز التجارة الصحراوية منها غات، بل أخذ بعضهم يطالب بضمها إلى الأراضي التي تسيطر عليها الدولة العثمانية في طرابلس الغرب، وهذا ما يظهر في طلب علي رضا باشا[44]، أثناء ولايته الثانية (1872- 1874م) من الباب العالي الموافقة على الاستيلاء على غات، وجاء الرد من استنبول بأن الوقت غير مناسب، ولكن هذا الموقف قد تغير بعد عامين وأصبح العثمانيون مستعدين للتدخل المباشر لردع التحركات الفرنسية، وإطلاعهم على رسالة باشا أغا ورقلة إلى تجار غدامس بشأن تحويل مركز التجارة مع البلاد السودان إلى الجزائر في الصحراء ونشاطات (دورنو دوبيترا)[45]، التي تفيد بأنه مفوض لتنظيم العلاقات التجارية بين الجزائر وغدامس ومحاولة (لارجو)[46] عقد معاهدة تجارية جديدة مع الغدامسيين، وهذا يعني تجدد النشاط الفرنسي في الصحراء[47]، وبذلك قرر الباب العالي السيطرة على غات، بناء على طلب أهل غات، وطوارق الأزقر في أثناء ولاية مصطفى عاصم باشا (1874- 1876م)[48].

وبحلول عام 1875م أصبحت غات قضاء تابعاً لمرزق، ولم يقتصر القرار العثماني على ضم غات بل تطلعوا إلى ضم واحة جانيت القريبة منها، وعين محمد الصافي قائمقام؛ ولذا تم دخول تلك المنطقة والمركز السياسي للطوارق تحت الحكم العثماني وعززت أمن الحدود الجنوبية للولاية، ومنعوا الفرنسيين من تحويل طريق تجارة غدامس إلى الجزائر[49].

ومما تقدم يتضح للباحث أن الدولة العثمانية قد بذلت قصارى جهدها في سبيل تصديها لتحركات فرنسا في فزان والصحراء الكبرى، على الرغم من العلاقات التي كانت قائمة بين الطرفين، ولكن بعدما شعرت الدولة العثمانية بتجسس السلطات الفرنسية ومحاولاتها للقضاء على اقتصاد ولاية طرابلس الغرب وتحويل طريق التجارة منها إلى الجزائر، وبذلك عملت بكل ما لديها من قوى للمحافظة على فزان والمراكز التجارية، وعدم تحويلها للجزائر.

ثالثاً: الأطماع الفرنسية في الصحراء الكبرى:

منذ مطلع القرن التاسع عشر ازدادت أهمية طرابلس الغرب الاقتصادية بالنسبة لتجارة العبور الصحراوية بفضل موقعها المتميز جغرافياً كمركز تنصب فيه طرق القوافل الفرعية والرئيسية الوافدة من الشمال، والجنوب، والشرق، والغرب، وأصبحت فزان والواحات الداخلية مثل (مرزق، وغات، وغدامس) محطات رئيسة لاستراحة القوافل التجارية، ومن ثم صارت مستودعاً لسلع تجارة العبور الصادرة والواردة تسويقاً وتوزيعاً[50]، وفي أواخر القرن بدأ التدخل الاستعماري للسيطرة على مناطق نفوذ واسعة في الشمال الأفريقي، ومناطق ما وراء الصحراء الكبرى لاسيما بين فرنسا وبريطانيا، بعد تمكن فرنسا من استعمار الجزائر عام 1830م بدأت تسعى للسيطرة على طرق القوافل التجارية وتغيير مسارها من طرابلس الغرب إلى الجزائر، وعمدت إلى تحسين الفرصة لغرض سيطرتها على أهم مركزين صحراويين للطوارق، وهما: غدامس وغات اللذان كانا تحت سيطرتهم، وعند شعورها بعدم إمكانية السيطرة على هذه التجارة إلا عن طريق الطوارق سعت لتوسيع دائرة نفوذها لتشمل الأجزاء الغربية من طرابلس الغرب والمتاخم للحدود التونسية والجزائرية لضمان مصالحها السياسية والاقتصادية[51] في بلاد السودان الأوسط وعملت على ضم غدامس وغات، وتوطيد علاقاتها مع قبائل الطوارق وخاصة قبائل أزقر، وقبيلة كلوى في منطقة الآيير؛ حيث عقدت اتفاقية نصت على السماح للطوارق بدخول أسواق الجزائر دون دفع أية ضريبة، وفي مقابل ذلك يعبر التجار الفرنسيون إلى السودان برفقة الطوارق بكل أمان، كما يتولى الوالي العام الفرنسي بالجزائر مصاريف حفر الآبار وصيانة الطرق هبة للطوارق[52]، ونتيجة لصراع الدول الأوربية على اتخاذ الأراضي الليبية منطلقاً لتحقيق أهدافها وراء الصحراء الكبرى احتلت غدامس مكانة مهمة في أولوية السياسة الفرنسية جنوب الصحراء بحكم موقع غدامس الاستراتيجي، وخاصة بعد سيطرة فرنسا على منطقة الأغواط وورقلة في الجنوب الجزائري بين عامي (1852- 1854م) واستغلال بعض الشخصيات الجزائرية الموالية لها، وخاصة بعد تنصيب الشيخ حمزة بن أبي بكر من قبيلة أولاد الشيخ حاكماً باسم فرنسا على المنطقة الممتدة بين ورقلة وتوات، لكسب ود الطوارق الأزقر الذين يسيطرون على طريق غدامس وغات، وقام الشيخ حمزة عام 1854م بزيارة غات، صحبة وجهاء الطوارق الأزقر[53]، وفي عام 1852م وجهه القنصل العام الفرنسي في طرابلس (ليون روش) رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية بباريس يطالبه فيها بإنشاء وكالة تجارية فرنسية في غدامس لحماية المصالح الاقتصادية، وربط هذه المناطق بالمراكز التجارية في الجزائر، وكان ينوبه القلق الشديد لعدم وجود تجار فرنسيين لهم في غدامس التي تعد مفتاح أفريقيا[54]، ومن جهة أخرى فإن الحاكم العام الفرنسي للجزائر هو الآخر كان متحمساً لإنشاء وكالة تجارية في غدامس وأشار في مراسلاته إلى حكومته أن هذا المشروع مهم بالنسبة لفرنسا على الصعيدين السياسي الاقتصادي وأن كل تأخير في إنجازه هو خسارة فادحة للبلاد ويطالعنا أيضاً القنصل العام الفرنسي في طرابلس الغرب (يوتا) سنة 1860م بشدة اهتمامه لتأسيس هذه الوكالة التجارية، لتأمين الطريق التجاري بين مدينة سوف في الجزائر- غدامس، ومن ثم يعود بالربح الوفير لفرنسا، ويؤكد القنصل العام على فتح هذه الوكالة التي لها أهمية خاصة، والتي يتم بواسطتها تمكين التجار الجزائريين من منافسة التجار الغدامسيين، وبادر القنصل بوتا باختبار أحد التجار الغدامسيين وهو(محمد الثني) نظراً لسمعته الطيبة ومكانته بين السكان والتجار، ونشاطه التجاري لتعيينه وكيلاً تجارياً لفرنسا في غدامس، وبقي في هذا المنصب حتى وفاته سنة 1869م، علماً بأن السلطات العثمانية لم تعترف به، لكنها لا ترى حرجاً في تعيين محمد الثني وكيلاً لفرنسا بشرط ألا يفقد هو وأسرته الهوية العثمانية، ويلتزم بدفع الضرائب للدولة العثمانية ممثلة في ولاية طرابلس الغرب[55].

ومن جانب آخر حاولت فرنسا البحث عن بدائل أخرى لحماية مصالحها التجارية في غدامس من خلال توقيع بعض الاتفاقيات المحلية، ففي 10 أكتوبر 1862م، وقعت اتفاقية تجارية في غدامس مع طوارق الأزقر القاطنين في المدينة وضباط فرنسيين نصت على منح تجار الطوارق كل التسهيلات وعرض بضائعهم في الأسواق الجزائرية، وإعفائهم من الضرائب مقابل توفير الحماية لقوافل التجار الفرنسيين المارة عبر أراضيهم[56]، وكانت الاتفاقية التي تم توقيعها يشوبها الكثير من الغموض؛ لأن الأطراف التي وقعت عليها باسم الطوارق الأزقر لا يمثلون رئيس القبيلة، ولا يوجد دليل على توكيله لهم، وهذا يؤكد على أن المعاهدة اعتمدت من طرف فرنسا فقط أما الموقعان لا يمثلان كل قبائل الطوارق؛ لأنها قبائل متعددة ومنتشرة في رقعة شاسعة من الأرض، ولم تتحقق أهداف المعاهدة لعدم اعتراف الباب العالي بها، واندلاع ثورة أولاد الشيخ سنة 1860م في الجزائر، واستمرار الثورات المناهضة لفرنسا سبب في تعثر الأطماع الفرنسية لفترات زمنية، وتوقف الرحلات الفرنسية تماماً نحو الصحراء بين 1864- 1879م[57]، وعلى الرغم من الإخفاقات التي تعرضت لها فرنسا من خلال توقيعاتها معاهدة غدامس مع طوارق الأزقر عملت على تعزيزها بتوقيع اتفاق مع تجار غدامس عام 1874م، يضمن لها تأسيس علاقات تجارية بين الغدامسيين والفرنسيين والسماح للتجار الغدامسيين بالذهاب إلى أسواق الواو وتوغرت بالجزائر، غير أن هذا الاتفاق محكوم عليه بالفشل، لعدم أهلية تجار غدامس في التوقيع على الاتفاقية التي هي من اختصاص السلطات العثمانية في الولاية[58]، وتزامناً مع توقيع الاتفاق مع تجار غدامس عام 1874م أدّعى الرحالة الفرنسي "كسوون" أن وزارة الخارجية الفرنسية قد عينته نائب قنصل غدامس، وطلب من الجمعية الجغرافية الفرنسية تقديم المساعدة، وأبلغ حكومته مراقبة نشاط الأوربيين المتزايد في غدامس، وأكد على ضرورة حماية مصالح فرنسا التجارية في فزان[59]، وعلى الرغم من المحاولات السابقة التي لم تكلل بالنجاح في تعيين وكالة فرنسية في غدامس. إلا أن القناصل الفرنسيين في طرابلس الغرب استمروا في تكرار طلباتهم بشأن فتح الوكالة التجارية، وفي سنة 1881م، أعاد شارل فيروا قنصل فرنسا في طرابلس الغرب الكرة من جديد رغم معارضته الخارجية الفرنسية، ولكنه كان مصراً على فتح الوكالة لخدمة المصالح الفرنسية، ورأى فيروا أنه لا ضرورة لموافقة الباب العالي على ذلك بل يمكن تعيين وكيل من بين السكان المحليين، أو من أحد رعايا الدول الأخرى، ووقع اختياره على الحاج الطاهر باسيدي الغدامسي، نظراً لمهارته التجارية[60]، ومن اتباع الطريقة التيجانية[61] الموالية لفرنسا وعلاقته المتينة مع طوارق الأزقر، ولم يكتفوا عند هذا الحد بل واصلوا توغلهم في الصحراء عن طريق المبشرين عام 1869م، وتأسست جمعية في الجزائر تحت اسم جمعية مبشري الجزائر (الآباء البيض) وكانت تهدف إلى التوغل في الصحراء والسودان عن طريق عين صالح، ونشر المسيحية في وسط أفريقيا غير أن محاولاتهم باءت بالفشل [62]، وذلك بسبب الدور الذي قامت الطرق الصوفية هي الأخرى في تصديها لنشر المسيحية في أفريقيا، وعلى رأسها الطريقة السنوسية التي انتشرت في ليبيا ووسط أفريقيا، وفي عهد محمد المهدي الذي تولى مكان والده، والتي حاربت غير المسلمين ولا سيما الفرنسيين الذين استولوا على الجزائر، وعدت نفسها ممثلة الإسلام الحقيقي، ولم تسمح بدخول المسيحية إلى الصحراء والسودان، وكان لها دور كبير في إبطاء التحرك الفرنسي في الصحراء[63]، لهذا رأى الفرنسيون ضرورة بذل الجهود لتوطيد سيطرتهم على الصحراء وفي أواخر السبعينيات عملوا على إنشاء مشروع سكة الحديد الصحراوية لربط المواقع التي تحت نفوذهم مثل مشروع سكة حديد الأغواط، المنيعة بسكرة ورقلة وهذا تأكيد لتقرير (كوزي) بعد رحلته بين عامي (1879- 1880م)، وهذا هو الخط المرجح عن الخطوط الأخرى[64]، وحينما أدرك الفرنسيون عدم تمكنهم من تحقيق أي من الاتفاقيات السابقة تم إيقاف مشاريع السكك الحديدية التي كانت فرنسا ترغب في تنفيذها في فزان، لعدم توصلهم لأية نتيجة، وهي أن أي نشاط فرنسي في مناطق السيطرة العثمانية سيؤدي إلى صدام؛ لأن العثمانيين استطاعوا فرض النظام والأمن والاستقرار في منطقة غات، وطوارق الأزقر وبذلك أوقفت فرنسا تحركاتها في الصحراء[65].

ويرى الباحث أن فرنسا أيقنت بأنه لا يمكن لها السيطرة على تجارة الصحراء، بعد فشل كل محاولاتها في السيطرة على الطوارق، وجعلهم مواليين لها، أو حتى مسالمين لتجارها.

الخاتمة

- إن ولاية طرابلس الغرب وغيرها من ولايات شمال إفريقيا من حيث موقعها على البحر المتوسط جعلها محط أطماع الدول الأوربية بقصد الاستيلاء عليها واغتصاب امتيازاتها الجغرافية، وعملت كل من بريطانيا وفرنسا على اتخاذ مركز الولاية قاعدة رئيسة لانطلاق البعثات الكشفية إلى إفريقيا عبر فزان وكيف أن الباشا استغل هذه الفرصة؛ حيث استطاع أن يجبي من ورائها كثيراً من الأموال ليعوض بها ما فقده من نشاطه البحري بعد أن تعهد بسلامة الرحالة وفتح لهم الطريق البري عبر الصحراء مرورا بفزان مع القوافل التجارية، وقد انتهج ممثل بريطانيا وارنجتون في طرابلس الغرب سياسة العداء ليوسف باشا واتهامه بالتآمر ضد بريطانيا، وأصبح الباشا ألعوبة بين أيدي القوى المتصارعة حوله على البلاد؛ ولذلك عملت الدولة العثمانية على انقاذ البلاد من الضياع، وأدركت الموقف بسياسية حكيمة مكنتها من إرجاعها إلى نفوذها المباشر.

- سارعت الدول الأوربية الاستعمارية وقنصلياتها الدبلوماسية في ليبيا، إلى استغلال تجارة الرقيق ذريعة للتدخل الأجنبي في الولاية، وخاصة بريطانيا التي اهتمت بوقف تجارة الرقيق الصحراوية، والقيام بزرع وكلاء قناصل لبريطانيا في فزان والمناطق التي تمر تجارة الرقيق من خلالها، وتطوير التجارة بالبضائع البريطانية، ودفعها إلى أعماق القارة.

- شهد أواخر القرن التاسع عشر تدخلات أوربية استعمارية للاستحواذ على

مناطق واسعة في الشمال الأفريقي، ومناطق ما وراء الصحراء الكبرى، واحتلال فرنسا للجزائر عام 1830م، للسيطرة على طرق القوافل التجارية، وتحويل مسارها من طرابلس الغرب إلى الجزائر، وبادرت الدولة العثمانية بفرض سيطرتها على فزان عام 1842م، وعلى غدامس عام 1843م، ومن تم على باقي دواخل الولاية للسيطرة على طريق التجارة مع بلاد السودان وبسط الأمن والاستقرار على دواخل الولاية.

- لقد شعرت فرنسا بخيبة أمل لعدم تمكنها من السيطرة على أهم مركزين صحراويين للطوارق وهما غدامس وغات، وبذلك عملت على توسيع دائرة نفوذها لتشمل الأجزاء الغربية من طرابلس الغرب والمتاخم للحدود التونسية والجزائرية، وحاولت بكل الطرق ضم غدامس، وغات، وتوطيد علاقاتها مع قبائل الطوارق وخاصة قبيلة أزقر وكلوى، في منطقة الآير، وعقدت اتفاقية مع الطوارق سمحت لهم بموجبها الدخول إلى أسواق الجزائر دون دفع أية ضريبة، مقابل عبور التجار الفرنسيين إلى السودان تحت حمايتهم، كما يتولى الوالي العام الفرنسي بالجزائر مصاريف حفر الآبار، وصيانة الطرق هبة للطوارق، وعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلتها فرنسا من أجل السيطرة على تجارة الصحراء، إلا أنها باءت بالفشل.

الهوامش:

1. عمر علي بن إسماعيل: التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا (1835-1882م) دار ابن كثير، 2017م، ص291.
2. المرجع نفسه، ص-ص 291- 292.
3. محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة: النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية (1711- 1835م) واثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، جامعة قاريونس ببنغازي، 1997م، انظر، ياسمين الهادي حسن الجربي: الحماية القنصلية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي أثناء العهد العثماني الثاني (1835- 1911م) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس 2010م، ص81.
4. هانمر وارنجتون، ولد سنة 1778م، ودخل الميدان العسكري وهو في سن السادسة عشرة، وتدرج في المراتب العسكرية، وعين سنة 1814م قنصلاً بريطانياً في طرابلس الغرب، وبقى فيها حتى توفى، واستطاع خلال هذه الفترة تكوين علاقات ودية مع الحكومة الطرابلسية، بتقديمه استشارات ساعدته في تطوير البنية الداخلية للبلاد، مثل إيجاد طرق جديدة للإنتاج الزراعي وادخال التلقيح الصناعي ضد الأمراض في الداخل، وكان متحمساً لوضع طرابلس الغرب كقاعدة لمشروع الكشف الجغرافي، وكذلك كان يمثل بعض الدول الأوربية بالإضافة إلى تمثيله لبلاده الأمر الذي أعطاه مكانة متميزة بين القناصل، واستمر في نشاطه الدبلوماسي حتى بعد عودة السلطة المركزية العثمانية للولاية، انظر ياسمين الهادي حسن الجربي، مرجع سابق، ص82.
5. محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة: مرجع سابق، ص، ص400، 401، انظر، ياسمين الهادي حسن الجربي، مرجع سابق، ص84.
6. محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة: مرجع سابق، ص402.
7. رومو: قنصل فرنسي عين في طرابلس الغرب سنة 1825م حتى سنة 1831م، ومنذ توليه اشتد التنافس بينه وبين القنصل البريطاني وارنجتون من أجل استمالة يوسف باشا إلى أحد الطرفين، انظر، ياسمين الهادي حسن الجربي، مرجع سابق، ص85.
8. محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة، مرجع سابق، ص402، انظر، ياسمين الهادي حسن الجربي، مرجع سابق، ص85.
9. محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة، مرجع سابق، ص403.
10. المرجع نفسه، ص405، انظر، ياسمين الهادي حسن الجربي، مرجع سابق، ص85.
11. عمر علي بن إسماعيل: مرجع سابق، ص295.
12. المرجع نفسه، ص296.
13. المرجع نفسه، ص، ص297، 298.
14. ولد لانج في أدنبرة يوم 27 ديسمبر سنة 1793م، وكان مثقفاً وضابطاً من ضباط المستعمرات البريطانية، وبعد أن عمل في الهند الشرقية عدة أعوام انتقل إلى مستعمرات سيراليون ثم ساحل العاج حيث قام بمهمات كبيرة ذات طابع جغرافي، أظهرت صفاته ومواهبه كمكتشف مما جعل وزارة المستعمرات تحثه على مواصلة الكشف واستئناف الخطة القديمة الرامية إلى بلوغ مدينة تمكبتو الغامضة حتى نهر النيجر، انظر، اتيليو موري: الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الاحتلال الإيطالي (لمحة تاريخية وعرض المراجع) تعريب خليفة محمد التليسي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، مايو 1971م، ص38.
15. عمر علي بن إسماعيل: مرجع سابق، ص298، انظر، محمد الهادي عبدالله أبو عجلية: مرجع سابق، ص، ص208، 209.
16. محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة: مرجع سابق، ص475، انظر، عمر علي بن إسماعيل: مرجع سابق، ص302.
17. نيكولاي إيلينش بروشين: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشرحتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، 2001م، ص231.
18. رجب نصير الأبيض:مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر، دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998م، ص128، انظر رولفس: رحلة عبر إفريقيا، مشاهدات الرحالة الألماني رولفس في ليبيا وبرنو وخليج غينيا (1865-1867م) دراسة وترجمة، عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1996م، ص89.
19. بروشين: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن

العشرين، ص، ص295، 296.

20. رجب نصير الأبيض: مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر، دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي، مرجع سابق، ص، ص129، 130.

21. بروشين: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ص، ص301، 302.

22. المرجع نفسه، ص301.

23. اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة خليفة محمد التليسي، توزيع الدار العربية للكتاب، ط2، 1411هـ، 1991م، ص448.

24. رجب نصير الأبيض: مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية، مرجع سابق، ص، ص133، 134.

25. المرجع نفسه، ص، ص142، 146.

26. رجب نصير الأبيض: مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية، مرجع سابق، ص137، انظر، محمود أحمد الديك: الأطماع السياسية والاقتصادية الفرنسية في مدينة غدامس خلال القرن التاسع عشر، أعمال الندوة العلمية التاريخية حول تاريخ غدامس، من خلال الرحالة والمؤرخين، تحرير نورالدين مصطفى الثني، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2033م، ص379. انظر، فريدة الطاهر قريوة: الامتيازات البريطانية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835- 1911م) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص49.

27. نيكولاي إبليش بروشين: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، مرجع سابق، ص307.

28. فريدة الطاهر فريوة: مرجع سابق، ص56.

29. المرجع نفسه، ص55، انظر، رجب نصير الأبيض: مدينة مرزق، مرجع سابق، ص147.

30. رجب نصير الأبيض: طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص، ص40، 41.

31. محمود أحمد الديك: الأطماع السياسية والاقتصادية الفرنسية في مدينة غدامس خلال القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص277.

32. نجمي رجب ضياف: مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر الميلادي مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1999م، مرجع سابق، ص119.

33. أحمد عزت باشا: عين والياً على طرابلس الغرب في المرة الأولى عام (1848- 1852م) ولم يكن في عهده ما يستحق الذكر، سوى أن البلاد أصيبت بوباء الكوليرا، وعين للمرة الثانية عام 1857م، ويقول عنه النائب الأنصاري، كان عالماً نبيهاً، متوشحاً بالحكم، وله الرأي الثاقب، وهو أول من اسس المكاتب الرشدية وعنى بالبريد، وعزل من الولاية بعد سنتين وشهرين، وتعيينه للمرة الثالثة في يوليو 1879م، خلالها أسس مكتب الضائع ومستشفى الغرباء، واصلاح القلاع والحصون، وسوق الحمدية، والفنار لتهتدي به السفن، وعزل في مايو 1880م، انظر، الطاهر أحمد الزاوي: ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر السيد أحمد رماح بشينة، ليبيا، 1970م، ص، ص، ص250، 256، 270، انظر، أحمد التائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، ليبيا، د. ت، ص، ص267، 268، انظر: نجمي رجب ضياف، ص، ص119، 120.

34. عبد الرحمن تشانجي: الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة على اعزازي، مراجعة محمد الأسطى، تقديم. محمد الطاهر الجراري، مركز دراسات جهاد الليبيين ض دالغزو الإيطالي، طرابلس، 1982م،ص64، ص 65، انظر، نجمي رجب ضياف: مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية، مرجع سابق، ص، ص120، 121.

35. الشيخ عثمان: وهو شخصية دينية ذات سلطة ونفوذ، وكان ضمن البعثة الفرنسية التي كانت تهدف إلى إقامة علاقات مع زعماء الطوارق لضمان مرور القوافل التجارية، انظر، ايتلو موري: الرحالة والكشف الجغرافي في ليبيا، مرجع سابق، ص69.

36. إسماعيل أبودرية: رحالة جزائري كان يعمل مترجماً في المكتب العسكري بالأغواط قام بجولة استطلاعية في غات لصالح الفرنسيين، وقد غادر مركز عمله في بداية اغسطس سنة 1858م، برفقة قافلة صغيرة، ووصل إلى غات في 26 سبتمبر 1858م، وقد ظل بها حتى الرابع من اكتوبر أي نحو عشرة أيام قام بجمع معلومات حول وضع الطبقة الأرستقراطية واسماء مختلف القبائل وأوضاعها الاجتماعية وتجارتها وقام بتصحيح الكثير من الملاحظات السابقة للرحالة الأوربيين عن غات، بفضل معرفته اللغة والعادات، انظر، اتليو موري: الرحالة والكشف الجغرافي، مرجع سابق، ص65، انظر، جمال الدين الدناصوري: جغرافية فزان، دار ليبيا، للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967م، ص21.

37. عبد الرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص، ص66، 67.

38. المرجع نفسه، ص68.

39. المرجع نفسه، ص69.

40. المرجع نفسه، ص، ص71، 72.

41. محمود نديم باشا: عين والياً على طرابلس الغرب، في يوليه1860م، وفي ولايته وضع مجالس الجنايات والحقوق والتجارة، وأسس مطبعة الأخيار والوقائع وسميت صحيفتها (طرابلس الغرب) وعزل في السابع والعشرين من يوليه1866م، واستمرت ولايته ستة سنوات وثلاثة اشهر، انظر، الطاهر

أحمد الزاوي: ولاية طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص، ص257، 258، انظر، أحمد التائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مرجع سابق، ص، ص377، 378.

42. عبد الرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص، ص73، 75.

43. نجمي رجب ضياف: مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية، مرجع سابق، ص126.

44. علي رضا باشا: عين والياً على طرابلس الغرب بعد عزل محمود نديم باشا1866م، وحرص هذا الوالي على توسيع نظام التجارة والصناعة والزراعة، ونظم البريد، وتم اقصاؤه في سبتمبر 1870م، وبقي في الحكم سنتين وتسعة أشهر، ثم تولى الولاية مرة ثانية في أبريل سنة 1872م، وعزل في مايو سنة 1874م، وبقي فيها سنتين وأربعين يوماً تقريباً، انظر، الطاهر أحمد الزاوي: ولاية طرابلس، مرجع سابق، ص، ص259، 260، انظر، أحمد النائب الأنصاري: المنهل العذب، مرجع سابق، ص، ص379، 380.

45. دورنو دوبيرا: ولد في غواديلوبا في 2 يونيو 1845م، وهو موظف من موظفي المستعمرات في الجزائر، كما شغل مهمة المندوب البحري لسانت لويس بالسنغال، ثم اشتغل بالتدريس في فرندا بالجنوب الجزائري، وقام بعدة جولات في الجزائر والمناطق المتاخمة لها، وقد قتل في طريقه إلى غات، انظر، اتيليو موري: الرحالة والكشف الجغرافي، مرجع سابق، ص86.

46. لارجو: وهو فرنسي قام برحلات خلال (1874- 1876م) يقصد إقامة علاقات تجارية بين الجنوب التونسي والجزائري وواحة غدامس وبلاد الطوارق، وقد توجه مرتين إلى غدامس وأقام بها مدة طويلة وجمع معلومات هامة حول أوضاع الواحة ونظامها السياسي والإداري وتجارتها، وقام برحلة أخرى إلى غدامس وبقى فيها حتى منتصف فبراير 1867م، انظر، اتيليو موري: الرحالة والكشف الجغرافي، مرجع سابق، ص87.

47. عبد الرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص، ص88، 89. انظر، نجمي رجب ضياف: مدينة غات، مرجع سابق، ص126.

48. مصطفى عاصم باشا: عين والياً على طرابلس الغرب في أكتوبر 1874م، وهو الذي فتح غات سنة 1875م، وجعلها قائمقامية والحقها بمتصرفية فزان، وعزل سنة 1876م، ومدة ولايته تسعة أشهر وثمانية أيام، انظر، الطاهر أحمد الزاوي: ولاية طرابلس، مرجع سابق، ص265، انظر، أحمد النائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس، مرجع سابق، ص383.

49. عبد الرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص، ص89، 90.

50. رجب نصير الأبيض: طرابلس الغرب في كتابات الرحالة خلال القرن التاسع عشر الميلادي، مرجع سابق، ص155.

51. المرجع نفسه، ص41.

52. المرجع نفسه، ص42.

53. عبد الرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص63. انظر، امحمد سعيد الطويل: الصراع الدولي على مدينة غدامس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وانعكاساته على تجارتها، أعمال الندوة العلمية التاريخية، حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003م، ص، ص203، 204.

54. محمود أحمد الديك: الأطماع السياسية والاقتصادية الفرنسية في مدينة غدامس خلال القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص279. انظر، عبدالرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص70.

55.محمود أحمد الديك: مرجع سابق، ص، ص280، 281.

56. سليمان أحمد حسنين كريمش: تجار المدن والواحات الليبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2010م، ص320.

57. عبدالرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص، ص71، 72، انظر محمود أحمد الديك: الأطماع السياسية والاقتصادية الفرنسية في مدينة غدامس، مرجع سابق، ص، ص282، 283.

58. امحمد سعيد الطويل: الصراع الدولي على مدينة غدامس خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وانعكاساته على تجارتها، مرجع سابق، ص، ص206، 207.

59. محمود أحمد الديك: الأطماع السياسية والاقتصادية الفرنسية في مدينة غدامس خلال القرن التاسع عشر، مرجع سابق، ص284.

60. المرجع نفسه، ص، ص284، 285.

61. فرقة صوفية تنتسب لمؤسسها أبو العباس أحمد بن محمد بن المختار بن أحمد بن محمد سالم التجاني، الذي ولد عام 1150هـ/ 1737م، في قرية عين ماضي بولاية الأغواط بالجزائر، وحفظ القرآن الكريم ودرس العلوم الشرعية، وقد بدأت هذه الطريقة في بلدة يوسمعون بولاية البيض بالجزائر، غير بعيد عن مسقط رأس مؤسسها عين ماضي بولاية الأغواط، التي أجبر على مغادرتها بعد مداهمتها من قبل قوات باي وهران (الباي عثمان سنة 1787م) وصار لها اتباع في شمال إفريقيا والشام والحجاز، انظر، خالد محمد فرج: التواصل الصوفي بين سودان ووادي النيل وبلاد المغرب الكبير، مجلة الجامعة الأسمرية، زليتن، السنة الثالثة، العدد السادس 1374 من وفاة الرسول، الموافق 2006م، ص106، انظر، موسوعة ويكيبيديا، انظر، عبد المنعم الحفي: موسوعة القرن والجماعات والمذاهب الإسلامية، رصد مذهبي لكل الطوائف الإسلامية، من فرق الشيعة والسنة منذ أول فرقة حتى آخر فرقة، وهي الإخوان وجماعات الجهاد والتكفير والهجرة وانصار السنة وحزب الله وغيرها، ط1، دار الرشاد، القاهر، 1993م، ص119.

62. عبدالرحمن تشانجي: مرجع سابق، ص، ص96، 98.

63. المرجع نفسه، ص، ص60، 61.

64. المرجع نفسه، ص، ص90، 91.

65. نجمي رجب ضياف: مدينة غات، مرجع سابق، ص131.

قائمة المصادروالمراجع

[1]- عمر علي بن إسماعيل: التطور السياسي والاجتماعي في ليبيا (1835-1882م) دار ابن كثير، 2017م

[2]- محمد الهادي عبدالله أبو عجيلة: النشاط الليبي في البحر المتوسط في عهد الأسرة القرمانلية (1711- 1835م) واثره على علاقاتها بالدول الأجنبية، جامعة قاريونس ببنغازي، 1997م

[3]- خليفة محمد التليسي، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا، مايو 1971

[4]- نيكولاي إيلينش بروشين: تاريخ ليبيا من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة عماد حاتم، ط2، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت لبنان، 2001م

[5]- رجب نصير الأبيض: مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر، دراسة في التاريخ السياسي والاقتصادي، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998

[6]- عماد الدين غانم، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1996م

[7]- اتوري روسي: ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911م، ترجمة خليفة محمد التليسي، توزيع الدار العربية للكتاب، ط2، 1411هـ، 1991م

[8]- فريدة الطاهر قريوة: الامتيازات البريطانية في ولاية طرابلس الغرب في العهد العثماني الثاني (1835- 1911م) المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009

[9]- نجمي رجب ضياف: مدينة غات وتجارة القوافل الصحراوية خلال القرن التاسع عشر الميلادي مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1999م

[10]- الطاهر أحمد الزاوي: ولاية طرابلس من بداية الفتح العربي إلى نهاية العهد التركي، دار الفتح للطباعة والنشر السيد أحمد رماح بشينة، ليبيا، 1970م

[11]- أحمد التائب الأنصاري: المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب، مكتبة الفرجاني، طرابلس الغرب، ليبيا، د. ت

[12]- عبد الرحمن تشانجي: الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى، ترجمة علي اعزازي، مراجعة محمد الأسطى، تقديم. محمد الطاهر الجراري، مركز دراسات جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، طرابلس، 1982م

[13]- جمال الدين الدناصوري: جغرافية فزان، دار ليبيا، للنشر والتوزيع، بنغازي، 1967

[14]- أعمال الندوة العلمية التاريخية، حول تاريخ غدامس من خلال كتابات الرحالة والمؤرخين، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 2003

[15]- سليمان أحمد حسنين كريمش: تجار المدن والواحات الليبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2010م

[16]- خالد محمد فرج: التواصل الصوفي بين السودان ووادي النيل وبلاد المغرب الكبير، مجلة الجامعة الأسمرية، زليتن، السنة الثالثة، العدد السادس 1374 من وفاة الرسول، الموافق 2006م

[17]- عبد المنعم الحفي: موسوعة القرن والجماعات والمذاهب الإسلامية، رصد مذهبي لكل الطوائف الإسلامية، من فرق الشيعة والسنة منذ أول فرقة حتى آخر فرقة، وهي الإخوان وجماعات الجهاد والتكفير والهجرة وانصار السنة وحزب الله وغيرها، ط1، دار الرشاد، القاهر، 1993